

نحو خطة تنظيم شاملة لأوضاع المهاجرين في الاتحاد الأوروبي

ألكساندرا ستراتج

قدّر مجلس أوروبا بأنه في أواخر عام ٢٠٠٧ كان هناك ٥,٥ مليون مهاجر غير شرعي يقيمون في منطقة الإتحاد الأوروبي. ومن منظور حقوق الإنسان والحوكمة الجيدة، فإن موقف كهذا يستدعي حاجة ملحة للتغيير.

البلدان الأخرى التي تحمل لهم آمال أكبر في العمل والاستقرار. ويعيش هؤلاء المهاجرون غالباً في ظروف محفوفة بالمخاطر ومدنية إنسانياً ولكنهم يختارون البقاء على هذا الوضع كلما كان ذلك ممكناً لأن ذلك ينطوي على تهديد أقل بخطر الاعتقال والاستبعاد.

ورغم أن العادة قد جرت في تدفقات الهجرة الطبيعية على أن يذهب العامل إلى حيثما يوجد العمل، نجد أن اتفاقية دبلن الثانية، وغيرها من القواعد الخاصة بالإتحاد الأوروبي تستهدف تقويض هذا الانتقال السابق. وثمة جدل دائر حالياً حول سبل تخفيف قبضة أحكام اتفاقية دبلن الثانية، وذلك في سياق البحث عن أفضل وسيلة لتخفيف الضغوط التي تضغطها على البلدان الواقعة على الحدود الشرقية والجنوبية من الإتحاد الأوروبي. ورغم ذلك، فإن قواعد دبلن الثانية المانعة لحرية الانتقال تخلق مشاكل اجتماعية في كافة المناطق - وليس فقط في البلدان الحدودية - وذلك لأن المهاجرين، وبدرجة كبيرة، 'يعلقون' حيثما حطت أقدامهم لأول مرة، وينتهي مآلهم إلى الإقدام على فعل أي شيء يمكنهم فعله لتأمين ما يلزمهم من قوت. وفي ظل هذه الظروف فإنهم يصبحون أكثر عرضة لسوء المعاملة والاستغلال.

ومن شأن تحسين السياسات من أجل إدارة هجرة العمالة وفي نفس الوقت تفادي تبعات القيود المفروضة على الانتقالات الداخلية في دول الإتحاد الأوروبي أن تفيد بلدان الوصول الأول لهؤلاء المهاجرين والبلدان التي تحتاج لعمالة من المهاجرين والمهاجرين أنفسهم.

السياسية الخاصة بهذا الأمر. إن الأسلوب القائم على أساس من الاعتبارات الأمنية الصارمة وحدها في مكافحة الهجرة غير المشروعة لن يستطيع أن ينجح في إيقاف أشكال التدفق غير الشرعية إلى الإتحاد الأوروبي، لأن من يخاطر بحياته في رحلة محفوفة بالمخاطر إلى أوروبا لا يفعل ذلك نتيجة نزوة وإنما لكي يلبي احتياجات إنسانية أساسية مثل الأمن الشخصي والفرصة لتأمين مصدر للقوت له ولن يعولهم. وهذه كلها احتياجات يسعى إليها المرء بكل الطرق الممكنة، ولن يبالي في سبيل تحقيقها بأي عقبات أو مخاطر أو وسائل مؤسسية لإحباطها.

ويمنع الإطار القانوني الحالي بقاء المهاجرين الذين لا يعتبرون، وفقاً للإجراءات المحلية الخاصة بطلبات اللجوء، في حاجة للحماية الدولية. بيد هذا المنع لن يردع المهاجرين الأكثر تصميمًا على البقاء وإنما سيطيح بهم إلى هامش المجتمع وبشكل يفرز مجموعة من التحديات الإنسانية المرتبطة عادة بظاهرة الاستبعاد الاجتماعي.

دفاعاً عن تنظيم أوضاع المهاجرين قانونياً

بدلاً من أن تسمح سياسات الهجرة بحدوث تدفق للمهاجرين بشكل يتفق مع سوق العمل، نجدنا وقد لجأت إلى قدر أكبر من التقييد لحركة الهجرة، وبذلك يواجه المهاجرون غير الموثقين والعاطلين مخاطر وصعوبات جمة في الانتقال إلى المناطق أو

يقوم إطار التعامل مع الهجرة في الإتحاد الأوروبي حالياً على فرضية مؤداها أن هناك نوعان من المهاجرين غير الشرعيين، وهما المهاجرين المضطهدين (الشرعيين) والمهاجرين الاقتصاديين (غير الشرعيين). وطبعي أن تلقي هذه الفرضية بظلالها على ما تتبناه دول الإتحاد من سياسات تؤدي إلى وصم وتجريم اللاجئين والمهاجرين على حد سواء. ففي الواقع، فإن كلا 'النوعين' من المهاجرين يأتيان في العادة من بلدان تتسم الأوضاع فيها بالفقر المزمن والصراعات العنيفة والقتال السياسي والحرمان الاجتماعي والاقتصادي والتي تولد أوضاعاً تساهم في زيادة أعداد اللاجئين بالإضافة إلى غير ذلك من أشكال الهجرة القسرية (بحكم الواقع) إلى الأماكن التي تتمتع بقدر أكبر من الاستقرار السياسي والاقتصادي.

وقياماً على هذا المنظر، فإن الاختلافات الواقعية بين العوالم 'الدافعة' للاضطهاد على نحو ما فصلته اتفاقية عام ١٩٥١ والعوالم 'الدافعة' للبشر وتدفعهم لصراع يومي دائم في حياة تغيب فيها أي بارقة أمل لتحسن الأوضاع الاقتصادية تكون غالباً من الضالة بحيث لا تستحق الذكر.

وهناك بالطبع مصالح اقتصادية وديموغرافية مهمة على المحك ويلزم وضعها في الاعتبار في هذا النقاش حول الهجرة إلا أن هذا لا يلغي الحاجة، وبشكل يسمو فوق أي اعتبارات أخرى، إلى أسلوب يقوم على حقوق الإنسان المعترف بها في التعامل مع الإصلاحات



خفر سواحل إسبانيا يعترضون مركب صيد تقليدي محمل بمهاجرين قرابة جزيرة تينيريف في جزر الكناري. هذه القوارب تستطيع أن تقل ما يصل إلى ١٥٠ شخصاً وتستغرق ثلاثة أسابيع للوصول إلى جزر الكناري قادمة من موانئ في غرب أفريقيا.

يتسنى لهذه السياسات أن تتكيف مع الديناميكية المتغيرة للانتقالات والهجرة.

إن السياسة التي انتهجها الإتحاد الأوروبي والتي تقوم على الطرد كاستراتيجية للرد على موجات الهجرة غير المشروعة لم تكشف عن عدم فعاليتها وكلفتها الباهظة فحسب، وإنما كشفت أيضاً عن حجم القضايا العويصة التي تكتنفها من منظور حقوق الإنسان. إن السعي لإبقاء هذا التمييز الصارم بين اللاجئين (الشرعيين) الذين تسري عليهم أحكام اتفاقية اللاجئين وبين المهاجرين (غير الشرعيين) لم يعد هناك ما يبرره من المنظور الإداري العملي، كما لم يعد يعكس واقع ما يجري. ينبغي أن يجري الإتحاد الأوروبي إعادة تقييم شاملة لسياساته بخصوص الهجرة بحيث يستقر في ذهن ساسته أن الهجرة لأوروبا سوف تتواصل طالما ظلت هناك ظروف 'الدفع' و 'الجذب' التي يسببها بون التفاوت الشاسع في الأوضاع الاقتصادية في أقاليم العالم المختلفة، وأن مبادئ العدالة المهمة لن تلقى ما تستحقه من احترام إلا إذا توافرت للمهاجرين هوية ودور داخل مجتمع هو في حاجة لأيديه العاملة.

إن إعادة صوغ سياسات الهجرة بشكل يخدم تقنين أوضاع هؤلاء المهاجرين من شأنه أن يمثل شوطاً طويلاً في تحقيق مبادئ حقوق الإنسان التي يجسدها الإتحاد الأوروبي، كما من شأنه أن يجعل سياسات الهجرة أكثر اقتراباً من مبادئ الحرية والأمن والعدالة التي يقوم عليها الإتحاد.

كانت المناقشات الدائرة في بروكسيل حول الأشكال الممكنة لاستراتيجية تقنين مشتركة تتعلق بالمهاجرين الذي طال مكوثهم في بلدان الإتحاد قد استمرت

خاتمة

ينهض 'طريق' طلب اللجوء في الوقت الحاضر باعتباره الطريق الإجرائي الوحيد المتاح أمام المهاجرين غير الشرعيين الراغبين في تقنين إقامتهم في المجتمع المستضيف، بيد أن الكثيرين منهم لن يتسنى لهم المطالبة بأي حق في ذلك بموجب اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١. إن من قدموا عبر دروب الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا من البلدان النامية سيكونون في الغالب قد استنفذوا كل غال لديهم في تلك الهجرة ومن ثم فلن يوجد على الأرجح ما يمكن أن يثنىهم عن البقاء والعتور على عمل لمجرد أن نتيجة البت في طلبهم في اللجوء جاءت سلبية. وعليه فمن الواضح أن ثمة حاجة لإصلاح موسع في سياسات الهجرة لكي

وبدون أي تقنين لهذه المسألة، سوف تختفي أي إمكانية لوضع الضوابط الإدارية أو تسجيل احتياجات الدعم الاجتماعي؛ ذلك أنه عندما تغيب 'الهوية' الإدارية والحقوق الاجتماعية للمهاجرين، فلن يكون هناك أمل في احتواءهم في المجتمع المستضيف. وفي ظل هذه الظروف سوف يلقي المهاجرون صعوبة هائلة في العثور على متسع يتسنى لهم فيه التفاعل بشكل طبيعي مع المجتمع الذي يعيشون فيه، وقد يدفعهم ذلك في نهاية المطاف إلى التوقف عن المحاولة لإيمانهم بعدم الجدوى من ذلك. إن منظور الحقوق الإنسانية في التعامل مع هذه المسألة يرتأى في تقنين أوضاع المهاجرين وسيلة لإعطاء الفرصة لهؤلاء في تحقيق مساهمة مهمة في المجتمع الذي يعيشون ويعملون فيه.



كما تشارك بمجهودها مع عدد من المنظمات غير الحكومية الفرنسية المعنية باللاجئين والمهاجرين ممن يعيشون بصفة غير شرعية في أوروبا.

١. انظر <http://europa.eu/scadplus/leg/en/lvb/l33153.htm> وتقرير المجلس الأوروبي للاجئين والمنفيين (ECRE) على الموقع التالي:

<http://tiny.cc/ECREDublinII>

تتمخض عن استجابة تلتزم بإرساء مجتمع أكثر عدالة وشفقة من خلال توفير الحق للاجئين في تقنين أوضاعهم في أوروبا.

عملت ألكساندرا سترانغ (alexms05@yahoo.com) مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

على منوالها المتقطع لسنوات طويلة، وذلك في ظل ظروف ساد فيها الاضطراب السياسي والتضارب بين مصالح المؤسسات. ومن الواضح أن هناك حاجة قوية لوجود قيادة ورؤية حقيقتين في بروكسيل للدفع قدماً باستراتيجية شاملة تستهدف التطرق للموقف الإنساني للمهاجرين غير الموثقين في أوروبا؛ وبحيث